

الأولى التي تجري فيها القوات الاستراتيجية للولايات المتحدة استنفاراً نووياً على امتداد الكرة الأرضية. وفي تلك اللحظات كانت بيننا وبين الكارثة الشاملة خطوتان فقط. والآن، يواصل ريغان هذه السياسة، فيعلن العزم على تسليح الأسطول السادس، وكذلك قوات الانتشار السريع، بأسلحة نووية تكتيكية. وهذا يمثل تطوراً شديداً للخطورة نحو الأسوأ. نوبار: وهكذا فإن ابتلاء أوروبا بكونها مسرح الحرب النووية، أستبدل بمنطقة الشرق الأوسط/الخليج، كمسرح ملحق للحرب النووية

إقبال: العامل الرابع، وهذا عامل في غاية الأهمية، أنه لم تكن لدى الولايات المتحدة، قبل كارتر (عام ١٩٧٨)، أية خطط لتمرکز قوات برية أميركية في الشرق الأوسط. كانت هناك قاعدة صغيرة في «بيشاور»، لرصد رحلات الطائرة «يو ٢» السوفياتية، وقواعد كبيرة في تركيا لأغراض حلف الأطلسي، وبعض مراكز التنصت في إيران. هذا صحيح. إنما لم تكن هناك أية قوات أميركية موجهة ومدربة من أجل العمل في الشرق الأوسط. وهكذا نرى أن المخططات الخاصة بقوات الانتشار السريع، وتمرکز جنود أميركيين في المنطقة، كل هذا يمثل سياسة جديدة. إنه تغير استراتيجي رئيسي. لهذه القوات مهمتان: (أ) التدخل المباشر ضد أنظمة في الشرق الأوسط لا تعجب واشنطن، أو ضد تغيرات لا ترتاح لوقوعها، وبهذا فهي قوات للتدخل وللاحتلال.

(ب) سوف يكون من واجب هذه القوات القيام بمهمة استراتيجية كسلك للانداز، وكفتيل للتفجير عند العزم على استخدام الأسلحة النووية، وخصوصاً التكتيكية. ويتبين بعد كل هذا ان ادعاءات «درو ميدلتون» وسواه من المحللين القائلين بأن هناك عودة إلى حرب الخمسينات الباردة، هي ادعاءات مضللة، بل وتستهدف خداعنا «والضحك علينا».

نوبار: إنها سياسة تماثل في تعبيراتها أو تجلياتها مبدأ ايزنهاور، وان كانت في الحقيقة أكثر إيذاءً وأشد خبثاً.

إقبال: الفارق بينهما هائل. إنهما كالحمار والفيل: كلاهما حيوان، ولكل منهما أربعة أقدام، وأذنان وعينان، وكلاهما يحمل الأثقال، لكنهما حيوانان مختلفان. فالمقارنة بينهما بدون مغزى. لكن علي الرجوع ثانية إلى الفوارق التي يختلف بها الوضع الحالي عن الماضي.

وهكذا، خامساً، وعلى خلاف الفترة السابقة لنيكسون، فإن الولايات المتحدة لا تنفق غير القليل على سياساتها، والأحرى القول إنها قد حالفها التوفيق في جعل شعوب أخرى تتكفل بدفع النفقات الهائلة، التي لم يسبق لها مثيل، والتي تتطلبها عملية تسليح إسرائيل. فأموال البترو-دولار المدوّرة هي التي تمول وتقوي عدوانية إسرائيل. ويمكن أن نؤكد منذ الآن أن إسرائيل سوف تحصل في السنة المقبلة على أسلحة بستمئة مليون دولار على الأقل، وعلى ١.٥ بليون دولار ربما، كتعويض عن صفقة الأواكس الأميركية مع العربية السعودية. الفارق هو أن السعوديين يدفعون، في حين يأخذ الإسرائيليون مجاناً. والسعوديون، مثل سواهم من العرب الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، يقومون بتمويل موردي السلاح لإسرائيل وبتزويدها بالمساعدات الأميركية الأخرى الهائلة. ولسوف يسجل المؤرخون هذه المفارقة، باعتبارها نادرة من النوادر التي ترونها الأجيال جيلاً بعد